وفد المخابرات المصرية يغادر غزة

غادر وفد من جهاز المخابرات المصرية قطاع غزة، الأحد، عبر معبر بيت حانون "إيرز" في إطار جولة مكوكية يجريها منذ الأربعاء لاستكمال تفاهمات "التهدئة" بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل.

وقال المكتب الإعلامي للمعبر الفلسطيني في بيان له إن "الوفد الأمني المصري برئاسة مسؤول الملف الفلسطيني بجهاز المخابرات العامة، اللواء أحمد عبد الخالق، والوفد المرافق له، غادر القطاع". ولم يشر المكتب الإعلامي إلى أي تفاصيل عن وجهة الوفد.

وقال خليل الحية، نائب زعيم حركة "حماس" في قطاع غزة، إن الوفد المصري "سيتسلم الأحد خرائط زمنية من الاحتلال لتنفيذ التفاهمات". في الوقت ذاته، غادر قطاع غزة، بحسب المكتب الإعلامي، المفوض السامي لحقوق الإنسان بالضفة الغربية، جيمس أنطوني، والمفوض السامي لحقوق الإنسان في قطاع غزة، نيل توبن.

إعلان عجز الرئيس الحل الوحيد للأزمة

وسط دعوات للتظاهر.. الشعب الجزائري يعزز موقف الجيش

◆ القبض على أحد كبار داعمي بوتفليقة خلال محاولة الهروب

مظاهرات في الجزائر أمس الأول

وجه نشطاء جزائريون دعوات للتظاهر في جميع أرجاء البلاد، دعما لتصريحات الفريق أحمد قايد صالح، التي عبر فيها عن موقف الجيش الجزائري من الأزمة السياسية الراهنة، وطالب بتفعيل 3 مواد دستورية، كمقدمة لإعلان عن شغور منصب الرئيس.

وخلفت تصريحات مدوية للفريق صالح ردود فعل لافتة من الطبقة السياسية، بعدما كشف عن مخطط خطير يهدف إلى تشويه صورة الجيش الجزائري، والالتفاف على مطالب الحراك الشعبي المناهض لتمديد حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وإبطال تنفيذ البند الدستوري رقم 102.

وقال وزير الإعلام الجزائري السابق وزعيم حزب "الحرية والعدالة"، محمد السعيد، إن تصريحات قائد الأركان العامة للجيش بشأن تطبيق المادة 102 و الـ7 و الـ8 من الدستور، "تشكل تطورا مهمًا وإيجابيًا لتسوية الأزمة السياسية.

وأضاف السعيد في تصريح لـ"إرم نيوز" أن "مواقف المؤسسة العسكرية مشرفة، ويجب أن تكون موضع توافق بين القوى السياسية، حتى نضمن حل الأزمة التي تمر بها البلاد منذ أسابيع"، معربا عن مخاوفه من استمرار الوضع المتأزم.

وأصر السعيد –وهو مرشح رئاسي لآخر انتخابات أسفرت عن فوز بوتفليقة بولاية رابعة– على ضرورة التفاهم على "آلية نقل السلطة بطريقة سلسة، وتشكيل هيئة مستقلة تقود المرحلة الانتقالية"، داعيا إلى الاستعجال في الاتفاق على تشكيل حكومة توافقية.

وحثت "جبهة المستقبل" في بيان لها، الجزائريين "على الوقوف مع المؤسسات الدستورية، في وجه كل المحاولات التي من شأنها المساس بالأمن الوطني، والنظام، العام ووحدة التراب الوطني، طبقا لنص المادة الـ28 من الدستور، مهما كانت الجهة التي تصدر منها هذه المحاولات".

وأكد الحزب الذي يقوده المرشح الرئاسي السابق عبد العزيز بلعيد، "ضرورة التطبيق الصارم للمادة 102 من الدستور، والمواد ذات الصلة لا سيما الـ7 والـ8 كحل للأزمة الراهنة"، في تماه مع موقف المؤسسة العسكرية.

وعلّق رئيس حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"، على تصريحات قائد الأركان بقوله إن "فقدان الشجاعة لذكر أسماء الأشخاص الذين اجتمعوا، يوحي بأن اللعبة لم تحسم لصالحه، لحسن الحظ الشعب مُصمم على الدفاع عن وطننا".

وقال محسن بلعباس إن "قايد صالح بدأ يغضب، وأجبره اجتماع عقد في زرالدة، حضره رئيس المخابرات السابق وشقيق الرجل المصمم على عدم الاستقالة، على عقد اجتماع طارئ مع مسؤولين عسكريين آخرين حاضرين في وسط البلاد".

وأوضح بلعباس أن الاجتماع الذي كشف عنه الفريق أحمد قايد صالح، "ضمّ أشخاصا معروفين، سيتم الكشف عن هويتهم في الوقت المناسب"، من ضمنهم السعيد بوتفليقة شقيق رئيس البلاد ومدير المخابرات العسكرية السابق الجنرال توفيق.

بدورها، قالت حركة مجتمع السلم إنها تثمن "استمرار الحراك الشعبي، وثبات بعده السلمي والحضاري، ووضوح مطالبته بالتغيير والانتقال الديمقراطي السلس، وتؤكد أنه ليس من حق أي أحد أن يتقمص المادة السابعة من الدستور بتعيين من يمثل الشعب دون تأكد تعبيره الحر والمستقل بواسطة الانتخابات الحرة والنزيهة".

وأضافت الحركة في بيان أن "السبيل للوصول إلى الحلول المناسبة، هو الحوار دون إقصاء، والتوافق الوطني، وأن كل الحلول والرؤى يجب أن تضمن الانتقال إلى ضمان الحريات والديمقراطية، والقدرة على الرقابة على الشأن العام، والانتخابات الحرة والنزيهة بعيدا عن التحايل والوصاية والهيمنة".

من جهة أخرى، أوقفت الشرطة الجزائرية، رجل الأعمال البارز علي حداد، المعروف بأنه أحد كبار رجال الأعمال الداعمين للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، خلال محاولته الهرب خارج البلاد. وأفاد مصدر أمني مسؤول بأن «مصالح الأمن الجزائرية أوقفت رئيس منظمة منتدى المؤسسات (تجمع رجال الأعمال) في المعبر الحدودي أم الطبول شرقي الجزائر عندما كان متوجها إلى تونس».

وأضاف المصدر، أن «التوقيف جاء، بموجب أمر منع مغادرة التراب الوطني، على خلفية اتهامات بالتورط في عمليات فساد مالي».

انتخابات محلية بـ9 بلديات في أول اقتراع منذ 5 سنوات

أديس أبابا تستضيف مؤتمراً للمصالحة الوطنية في ليبيا

أعلن رئيس الاتحاد الافريقي موسى فقّي مساء السبت في تونس أنّ مؤتمرا «للمصالحة الوطنية» في ليبيا سيعقد في يوليو في أديس أبابا بهدف إخراج البلد الغارق في الفوضى من أزمته.

وقال الفقّي خلال مؤتمر صحافي في ختام اجتماع حول ليبيا إنّ ندوة المصالحة الليبية «تمثّل فرصة لليبيين»، من دون مزيد من التفاصيل.

وبالإضافة إلى الفقّي شارك في الاجتماع كلّ من الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط ووزيرة الخارجية الأوروبية فيديريكا موغيريني والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

وعقد هذا الاجتماع الرباعي حول ليبيا بمبادرة من الجامعة العربية على هامش القمة العربية التي تنطلق أعمالها في تونس الأحد.

وبحسب رئيس الاتحاد الأفريقي فإنّ «الوقت حان لكي يناقش الأطراف (السياسيون الليبيون) مصير بلدهم».

وقبل مؤتمر أديس أبابا سيعقد في مدينة غدامس في غرب ليبيا «ملتقى وطني» يرمي إلى تحديد موعد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في البلد الغارق في الفوضى منذ الإطاحة بنظام الزعيم الراحل معمر القذافي في 2011. وفي ليبيا تتنازع سلطتان حكم البلاد وهما حكومة الوفاق الوطني التي شكلت في نهاية 2015 بموجب اتفاق رعته الامم المتحدة ومقرها طرابلس، وسلطة منافسة مقرها شرق ليبيا ومدعومة من «الجيش الوطني الليبي» بقيادة المشير خليفة حفتر والبرلمان المنتخب.

وكانت الأمم المتحدة أعلنت في نهاية فبراير عن اتفاق جديد في ابوظبي بين السلطتين المتنافستين بهدف تنظيم انتخابات في ليبيا، لكن دون تحديد جدول زمني.

وهناك حاجة للتوافق بين الليبيين على دستور وتنظيم انتخابات، للتوصل الى استقرار المؤسسات وعودة الأمن ولكن أيضا لاعادة الاقتصاد المترنح للبلاد الى وضعه الطبيعي.

من جهة أخرى، شهدت ليبيا، السبت، إجراء انتخابات محلية في 9 بلديات غربي البلاد، هي الأولى منذ 5 سنوات، وسط نسبة مشاركة بلغت 40%، حسب اللجنة المركزية للانتخابات البلدية.

ومنذ 2011، تعاني ليبيا صراعا على الشرعية والسلطة يتركز حاليا بين حكومة «الوفاق» المعترف بها دوليا بالعاصمة طرابلس (غرب) وخليفة حفتر، قائد القوات المدعومة من مجلس نواب طبرق (شرق).

وأفادت وسائل إعلام محلية بأن الانتخابات جرت بإشراف حكومة الوفاق الوطني (غرب) المعترف بها دوليا. وهي الأولى منذ الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2014.

وقال موقع «ليبيا 24» إن اللجنة المركزية للانتخابات البلدية فتحت أمام الناخبين، السبت، أبواب 68 مركز اقتراع في بلدات أقصى الغرب الليبي.

وفي ليبيا، يوجد ما لا يقل عن 69 مجلسا بلديا من 120 مجلسا تحاول عقد انتخابات في الفترة المقبلة، رغم نقص التمويل من الحكومة التي تدعمها الأمم المتحدة، إضافة إلى الانقسام السياسي.

وأوضح الموقع أن الانتخابات المحلية جرت، السبت، في بلدات وادي عتبة، بنت بيه، زوارة، باطن الجبل، القلعة، الرياينة، نالوت، الحوامد، غدامس، ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

وأكد رئيس اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية سالم بن تاهية أنه لم تسجل أي خروقات أمنية خلال الانتخابات.

بينما أعلنت اللجنة المركزية للانتخابات البلدية، عبر بيان، أن نسبة الاقتراع من الناخبين بالبلديات التسع بلغت 40%.

مقتل ضابط في هجوم لداعش بصلاح الدين

الحلبوسي يعلن سحب مقترحات إخراج القوات الأميركية من البرلمان العراقي

أعلن رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي، سحب كل المقترحات النيابية بشأن إخراج القوات الأمريكية من العراق، فيما اعتبر بقاء تلك القوات ضمانة لبلاده.

وقال الحلبوسي في حوار مع صحيفة "الشرق الأوسط" من واشنطن، التي يزورها حاليًا، إن "الاقتراحات التي صدرت عن بعض الكتل النيابية بتقديم مشروع قانون يدعو إلى خروج القوات الأمريكية، سحبت نهائيًا من التداول، وإن الموقف من الوجود الأمريكي جرى التوافق عليه بين الرئاسات العراقية الثلاث، وجميع الكتل السياسية والأحزاب".

واعتبر الحلبوسي المطالبات بسحب قوات التحالف من العراق، أنها "تصب بمصلحة الإرهاب، إذ إن تلك القوات توفر غطاء سياسيًا للعراق بمواجهة التدخلات الأجنبية".

ونوه إلى أنه "لا يذيع سرًا عندما يقول، إن هناك عدم ارتياح من التدخل الإيراني"، مشيرا إلى وجود "تساؤلات عن كيفية إنهاء تدخل طهران، سواء في العراق أو بالمنطقة"، مضيفا أن "العلاقة معها يجب أن تقوم على قاعدة الاحترام المتبادل واحترام سيادة العراق".

من جهة أخرى، أعلن مصدر أمني عراقي، أمس السبت، مقتل ضابطا في الشرطة الاتحادية العراقية وقيادي في الحشد العشائري، في هجوم لداعش على قرية بصلاح الدين.

وقال المصدر، إن «عناصر من تنظيم داعش شنوا هجوما على قرية تل الذهب في صلاح الدين، لدى قيام قوة أمنية بإجراء عملية تفتيش، ما أدى إلى مقتل ضابط في الشرطة الاتحادية وقيادي بالحشد العشائري»، وفق موقع «السومرية نيوز».

«الصحة العالمية» ترسل عيادات متنقلة وسيارات إسعاف لليمن

قالت منظمة الصحة العالمية، إن عيادات متنقلة وسيارات إسعاف، في طريقها للوصول إلى اليمن.

جاء ذلك في تغريدة نشرتها المنظمة الدولية عبر الصفحة الرسمية لمكتبها باليمن في موقع "تويتر".

وذكرت المنظمة أن هذه المساعدات الطبية وصلت إلى مدينة صلالة العمانية، لافتة إلى أنها "جزء مهم من الاستجابة للأزمة الصحية في اليمن".

وقالت إن هذه المساعدات ستعمل على سد الفجوة وتسهيل الوصول للرعاية الصحية للأشخاص الأكثر ضعفا في المناطق النائية.

ويعاني القطاع الصحي في اليمن، من تدهور حاد جراء الصراع المتفاقم، الذي أدى إلى تفشي الأوبئة والأمراض، وإغلاق عدد كبير من المرافق الصحية.

وللعام الخامس على التوالي، يشهد اليمن حربا بين القوات الموالية للحكومة ومسلحي جماعة "الحوثي" المتهمين بتلقي دعم إيراني، والمسيطرين على محافظات، بينها العاصمة صنعاء منذ سبتمبر 2014.

ومنذ مارس 2015، يدعم تحالف عسكري عربي، تقوده الجارة السعودية، القوات الحكومية في مواجهة الحوثيين، في حرب خلفت أزمة إنسانية حادّة هي الأسوأ في العالم، وفقا لوصف سابق للأمم المتحدة.

فتح معبري غزة بعد ستة أيام على إغلاقهما

الاحتلال يقصف غزة رداً على خمسة صواريخ أطلقت من القطاع

إعادة فتح معبري غزة عقب مواجهات مسيرة العودة

أعلن جيش الاحتلال أنّ دباباته قصفت فجر أمس مواقع عسكرية لحركة حماس في قطاع غزة ردًا على خمسة صواريخ أطلقت من القطاع الفلسطيني باتجاه الدولة العبرية من دون أن تسفر عن إصابات.

وقال الجيش في تغريدة على تويتر إنّ «خمسة صواريخ أطلقت من غزة على الصهاينة».

وأضاف في تغريدة ثانية أنّه «ردًا على الصواريخ التي أطلقت من غزة على الصهاينة في وقت سابق من الليلة الماضية، قصفت دبابات الجيش عددا من المواقع العسكرية لحركة حماس في قطاع غزة».

وأتى هذا التصعيد بعيد ساعات من مقتل أربعة فلسطينيين وإصابة أكثر من 300 آخرين بنيران الاحتلال قرب الحدود بين غزة والمحتل حيث احتشد عشرات آلاف الفلسطينيين على طول السياج الحدودي في الذكرى السنوية الأولى لبدء «مسيرات العودة».

وتزامنت الاحتجاجات مع إعلان مسؤولين من الفصائل الفلسطينية التوصل الى تفاهمات جديدة مع الاحتلال عبر الوساطة المصرية للمحافظة على الهدوء على السياج الحدودي الفاصل بين قطاع غزة والاحتلال.

وزار وفد أمني مصري مخيم العودة شرق مدينة غزة وتفقد الأوضاع قبل مغادرته المكان، بحسب ما أفاد مراسل فرانس برس الذي شاهد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية لدى وصوله إلى المخيم الواقع في منطقة ملكة شرق غزة.

وكان الاحتلال قد حشد عشرات المدرعات على طول الحدود، ووضع عشرات القناصة على أهبة الاستعداد، وفق مراسل وكالة فرانس برس الذي شاهد المدفعية والدبابات شرق غزة.

وتزامن ذلك مع «يوم الأرض» الذي يتم إحياؤه سنويا في 30 مارس في ذكرى مقتل ستة عرب إسرائيليين على أيدي القوات الاسرائيلية خلال تظاهرات خرجت عام 1976 احتجاجا على مصادرة أراض.

ويأتي هذا التصعيد الجديد قبل أسبوعين من موعد الانتخابات الإسرائيلية، وبعد أيام قليلة من اندلاع مواجهة عسكرية جديدة بين إسرائيل وحماس في تصعيد أثار مخاوف من وقوع حرب رابعة بين الطرفين.

ويعيش مليونا فلسطيني في القطاع الفقير الذي تحاصره إسرائيل بينما تغلق مصر في كثير من الأحيان معبر رفح الحدودي مع غزة.

ومنذ 30 مارس 2018 ، قُتل ما لا يقل عن 262 فلسطينيا بنيران القوات الاسرائيلية، غالبيتهم على طول الحدود فيما قتل جنديان إسرائيليان.

من جهة ثانية، أعادت إسرائيل فتح المعبرين مع غزة الأحد بعد ستة أيام على إغلاقهما في أعقاب إطلاق صاروخ من القطاع على إسرائيل، على ما أفادت مسؤولة.

وقالت المتحدثة باسم وحدة وزارة الدفاع الإسرائيلية المشرفة على المعابر لوكالة فرانس برس إنه أعيد فتح معبر بيت حانون (إيريز) المخصص لعبور الأشخاص ومعبر كرم أبو سالم (كيريم شالوم) المخصص لمرور البضائع الأحد.

وكانت إسرائيل أغلقت المعبرين الإثنين إثر سقوط صاروخ أطلق من القطاع على منزل بوسط إسرائيل متسببا بإصابة سبعة أشخاص بجروح، ما حمل إسرائيل على الرد بشن غارات على أهداف للفصائل الفلسطينية في القطاع.

وتأتي هذه الخطوة غداة احتجاج عشرات آلاف الفلسطينيين على طول السياج الحدودي الفاصل بين قطاع غزة المحاصر وإسرائيل في الذكرى السنوية الأولى لانطلاق «مسيرات العودة».